مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

واقع وآفاق التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة بالتطبيق على دولة الكويت

فاطمة محمد موسى

التقرير الاستراتيجي
العدد (٢٩)

مارس ٢٠٢٣م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

واقع وآفاق التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة بالتطبيق على دولة الكويت

فاطمة محمد موسى
باحث دكتوراه في العلوم السياسية

التقرير الاستراتيجي
العدد (٢٩)

مارس ٢٠٢٣م

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤م، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «**التقرير الاستراتيجي**» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. عثمان حمود الخضر
القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

أ. د. يعقوب يوسف الكندري
القائم بأعمال مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. فايز منشر الظفيري
أمين عام الجامعة بالإنابة

أ. د. عبيد سرور العتيبي
القائم بأعمال رئيس قسم الجغرافيا
كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

د. بدر عثمان مال الله
مدير عام المعهد العربي للتخطيط

مدير المركز
أ. د. يعقوب يوسف الكندري

إشراف و مراجعة
د. سالم محمد المطوع

الهيئة الاستشارية
د. محمد بدري عيد

التدقيق اللغوي
شيخة عبد الرحمن العسعوسي

التنسيق والمتابعة
ميرفت الزيني
دعاء صابر

إخراج فني و متابعة خارجية
مجد محمد فاضل عبجي

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)
الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٣م

تمهيد:

باتت المعرفة إحدى أهم ركائز التنمية الشاملة في الوقت الراهن تزامنًا مع الثورة المعلوماتية والتكنولوجية المعاصرة؛ وهو الأمر الذي دفع مختلف دول العالم إلى التسابق لنيل الحظ الوافر من التحصيل المعرفي؛ للحفاظ على مستويات مناسبة ومعقولة من النمو الاقتصادي والاجتماعي المطّرد.

ولم تكن دولة الكويت بغائبة عن هذا المضمار؛ إذ حرصت على تطوير رؤيتها التنموية (كويت جديدة ٢٠٣٠) وَفْق منظور تنموي يتّخذ من المعرفة مرتكزًا ومحورًا لتعزيز التقدم والإنجاز في القطاعات كافّة.

في ضوء ذلك، يرصد هذا العدد الجديد من (التقرير الإستراتيجي) واقعَ تحوُّل دولة الكويت إلى الاقتصاد القائم على المعرفة المستدامة، ويعرض لمحاور هذا التحول وأسسه، ويبيّن فوائده؛ وصولًا إلى استشراف آفاق المسيرة التنموية للدولة ارتكازًا على المعرفة الشاملة.

مدير المركز

أ. د. يعقوب يوسف الكندري

المحتويات	رقم الصفحة

الملخص..... ١٥

المقدمة..... ١٧

المحور الأول: ماهية المعرفة وأنواعها ومصادرها..... ١٩

المحور الثاني: إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية المستدامة..... ٢٤

المحور الثالث: أبرز الجهود الكويتية في مسارات التمكين المعرفي.... ٣٠

المحور الرابع: ركائز تدعم مسيرة دولة الكويت في التحول لاقتصاد قائم على إدارة المعرفة ٣٩

الخاتمة..... ٤٩

قائمة المصادر..... ٥١

الهوامش..... ٥٧

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الشكل / الجداول / الموضوع	رقم الصفحة

- الشكل رقْم (١): التدرج نحو المعرفة ٢٠
- الشكل رقْم (٢): مستويات إدارة المعرفة ٢٢
- الشكل رقْم ٣: أركان اقتصاد المعرفة ٢٨
- الشكل رقْم (٤): ملخص أداء دولة الكويت وفقًا لمؤشر المعرفة العالمي في العام ٢٠٢٢ ..... ٣٢
- الشكل رقم (٥): ترتيب الدول العربية والخليجية في مؤشر المعرفة العالمي في العام ٢٠٢١ ..... ٣٤
- الشكل رقم (٦): مراحل تطبيق إدارة المعرفة ٤٧

الجداول

- الجدول (١): موازنة بين نموذج العصر الصناعي ونموذج عصر تكنولوجيا المعلومات ٢١
- الجدول رقم (٢): ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في تقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢١ ..... ٣٥

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

الملخص

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات وتغيرات متسارعة في مختلف المجالات، لعل أبرزها التحول من عصر اقتصاد الآلة إلى عصر اقتصاد المعرفة، وهو ما عدّه الكثيرون أحد أهم إنجازات عالمنا المعاصر؛ وذلك بفضل ما أحدثته الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والمعرفية في تعزيز أهمية ودور المعرفة والمعلومات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما أصبح رقي المجتمعات وتقدمها وتطور المؤسسات وتميزها رهينَ مستوى المعرفة.

فمع هذا التطور الذي حدث على مستوى الاقتصاد العالمي، كان لا بد أن يصاحبه تطور مماثل على مستوى الإدارة والفكر الإداري. ومن هذا المنطلق، تجلت الثورة الإدارية المعاصرة لهذا النمط الاقتصادي الجديد، الأمر الذي انعكس على الرؤى الإستراتيجية التي تبنّاها الكثير من الدول على مستوى العالم، وما صاحبها من تشكيل وعي مشترك لدى ما تمتلكه هذه الدول من أجهزة حكومية ومؤسسات تابعة للقطاع الخاص بضرورة العمل الجاد وتضافر مختلف الجهود من أجل الاستثمار في رأس المال البشري، وبناء قدراتهم الإبداعية، وتحفيزهم إلى الابتكار ونشر ثقافة إدارة المعرفة وتبادلها.

وعلى هذا الأساس، تبلور الهدف الأساسي من إعداد هذا التقرير؛ إذ يقع في إطار المحاولات البحثية الرامية إلى تحديد أهم متطلبات ترسيخ عمليات إدارة المعرفة، وتفعيل دورها في الوصول إلى اقتصاد متنوع ومتطور وقادر على استيعاب الآليات والمنهجيات الحديثة لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة. كما استهدف التقرير تَعَرُّفَ مكانةِ دولة الكويت على صعيد الممارسات المعرفية حتى يتسنى له المساهمةُ في صياغة المقترحات اللازمة لتحويل اقتصادها إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وينتهي التقرير بتأكيد أنّ إدارةَ المعرفة قد أصبحت الآلية الفعالة والمحفزة إلى الابتكار وتنمية القدرات الجديدة؛ ومن ثَمَّ فهي لم تعد خِيارًا أمام الحكومات بل ضرورةً ماسة للارتقاء باقتصاداتها في عصر يسوده التنافسية والانفتاح والعولمة.

المقدمة

عرف العالم عدّة تحولات أثرت تأثيرًا كبيرًا في استيعاب المفاهيم الإدارية والحديثة، ومن ثم مواكبة تطور الفكر الإداري، فمع ظهور النظرية الكلاسيكية تجلت محددات القوى العاملة ورأس المال ليُعَدّا المحرّكَيْن الأساسيَّيْن للنمو، ولكن جاءت النظرية «النيوكلاسيكية» لتعطي أهمية كبيرة للتقدم التكنولوجي والمعرفي؛ إذ أضحى أحد العوامل التي تدعم النمو الاقتصادي، إلى جانب عوامل الإنتاج التقليدية.

وعليه تعاظم دور المعرفة والابتكار في العقود الأخيرة تحقيقًا للتنمية الاقتصادية، وتعزيزًا لتنافسية الدول. واجتمعت غالبية الدراسات على أهمية الاستثمار في المعرفة للاستفادة منها في بناء ما يعرف بـ «اقتصاد المعرفة» Knowledge Economy، إذ عُرف بالسبيل الأمثل لتعزيز التنافسية واستدامة التنمية في عالم تسوده العولمة واندماج الأسواق.

وفي أعقاب الانفجار المعرفي وثورة المعلومات والاتصالات، والتقدم العلمي والتقني الهائل الذي بات ينعكس انعكاسًا واضحًا على الحياة الإنسانية في جميع المجالات؛ أدركت دولة الكويت بدورها، كغيرها من دول المنطقة، أهميةَ تحويل اقتصادها من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد قائم

على المعرفة، حتى تتبوأ مراكز الصدارة والريادة والتميز وتحقق الميزة التنافسية، ولكي تكون قادرة على تعزيز موقعها كمركز إقليمي وعالمي رائد في الأعمال، ومن ثَمَّ جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية؛ الأمر الذي يحتم عليها بناءَ قواعد راسخة داعمة من أجل النهوض بقطاعات اقتصادها المستقبلي، وتعزيز موقعها كوجهة عالمية لتأسيس الأعمال القائمة على الابتكار والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال.

وارتكازًا على ما تقدم، جاء هذا التقرير ليستعرض أهمية المعرفة وأنواعها وأهم مصادرها؛ ثم يعرض بعض التعريفات المطروحة لمفهوم إدارة المعرفة، مع توضيح دورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية المستدامة؛ لينتقل التقرير بعد ذلك إلى تحديد أهم الممارسات المعرفية وجهود التمكين المعرفي في دولة الكويت؛ وصولًا إلى إطار يتضمن بعض المقترحات الواجب توافرها من أجل تعزيز تحوّلها إلى اقتصاد عالمي وقائم على المعرفة، تتجلّى محدّداته في السرعة والتشبيك والتنافسية والمعرفة.

المحور الأول:

ماهية المعرفة وأنواعها ومصادرها

ظهرت المعرفة منذ قديم الأزل، ورافقت الإنسان وتطورت معه حتى أضحت الآن الوسيلة الكفيلة بالتّميز وتحقيق تنمية القوى البشرية. ولقد عرّفها البعض بأنها المعلومات المنظمة والقابلة للاستخدام في حل مشكلة بعينها، وهي معلومات مفهومة محللة ومطبقة. وشبهها البعض الآخر بالتوصيفات الرمزية للمفاهيم والعلاقات والطرائق المحددة للتعامل مع أنماط هذه التوصيفات. ويعرفها نوناكا Nonaka بأنها الاعتقاد الشخصي المبرر لدى الفرد[1]. وعلى الرغم من تعدد التعريفات لتفسير مفهوم المعرفة، فإنّه يمكن حصرُها في ثلاثة جوانبَ رئيسةٍ:

أولًا: المنظور الهرمي:

ووفقًا لهذا المنظور، يُلاحظ أن المعرفة هي تطور لشكل هرمي، كما هو موضح بالشكل رقْم (١)، ويبدأ بـ«البيانات»، وهي المادة الخام الأولية

لاستخلاص المعلومات، وتظهر على هيئة كلمات أو أرقام أو إشارات أو صور، ويتم توفيرها دونَ أي أحكام أو تحليلات. وتليها «المعلومات»، وهي مجموعة من البيانات التي تم تصنيفها وتنقيحها وتحليلها ووضعها في إطار مفهوم وواضح للمتلقي، ليتم استخدامها في عمليات اتخاذ القرارات. وعند استخدام المعلومات للقيام بعمل ما أو لاتخاذ قرار من خلال تطبيق الخبرة الشخصية أو الحكم الشخصي أو المشاركة به في حوار أو نقاش؛ نصل إلى ما يسمى بـ«المعرفة». ومن ثَمَّ فهي نتاج معالجة البيانات التي تحولت إلى معلومات، ليتم استيعابها وفهمها وتكرار تطبيقها في الممارسات لتصبح خبرات متراكمة، تساهم في النهاية في تكوين الحكمة[٢].

شكل رقم (١): التدرج نحو المعرفة

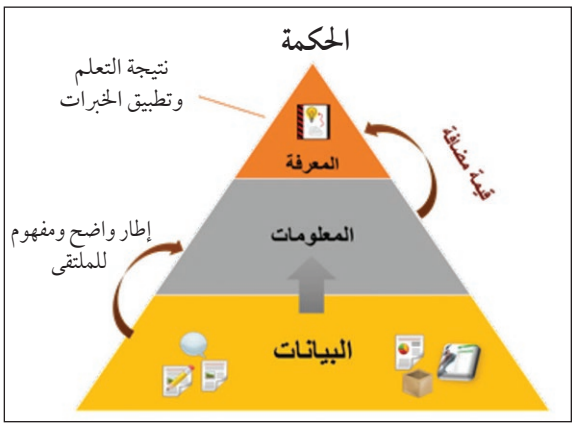

المصدر: طوّر الباحث الشكل التوضيحي

ثانيًا: منظور المعرفة الزمنية:

ويقوم هذا المنظور على أساس النمذجة القياسية للمعرفة، ويستبدل هذا المنظور بالنموذج القياسي للعصر الصناعي النموذجَ القياسي الحالي في عصر تكنولوجيا المعلومات، كما هو موضح في الجدول رقْم (١).

الجدول (١):
موازنة بين نموذج العصر الصناعي ونموذج عصر تكنولوجيا المعلومات

نموذج عصر تكنولوجيا المعلومات	نموذج العصر الصناعي
الوثائق الرقمية الإلكترونية	الوثائق التقليدية
الذكاء الاصطناعي	الذكاء الإنساني
الأنظمة المتطورة القائمة على القواعد والنماذج	النماذج والقواعد التقليدية

المصدر: طوّر الباحث الجدول التوضيحي

ثالثًا: المنظور الإنساني:

يقوم هذا المنظور بتصنيف المعرفة إلى نوعين[٣]، وهما:

١. المعرفة الضمنية Tacit Knowledge، وهي المعرفة الكامنة في عقول الأفراد، ومن ثَمَّ فهي غير موثقة رسميًّا، ويعبر عنها بطريقة حدسية، وغير قابلة للنقل أو التعليم. وعليه، يتم وصفها بالخبرات التي يتمتع بها أفراد العمل في المؤسسات.

٢ـ المعرفة الصريحة Explicit Knowledge، وهي معرفة رسمية، نظامية، يعبر عنها كميًّا، قابلة للنقل والتعلم، يمكن تسريبها خارج المؤسسة، ونجدها في أشكال عديدة (كالكتب، والدراسات، والتقارير).

إضافة إلى هذه الجوانب الرئيسة، فقد توصل بعض رواد إدارة المعرفة إلى أن قدرة المؤسسة على إدارة أصولها المعرفية توثر في مستوى المعرفة داخل المؤسسة؛ ما ينعكس بدوره على مدى تحقيق ميزتها التنافسية واستدامتها، ومن ثَمَّ يمكن تصنيف المعرفة في المؤسسة وَفْقًا لقدرتها على إدارة أصولها المعرفية. وفي هذا الإطار تتجلى ثلاثة مستويات للمعرفة، كما هو موضح في الشكل رقْم (٢)؛ وهي: معرفة أساسية Core Knowledge، ومعرفة متقدمة Advanced Knowledge، ومعرفة مبتكرة Innovative knowledge،

شكل رقم (٢): مستويات إدارة المعرفة

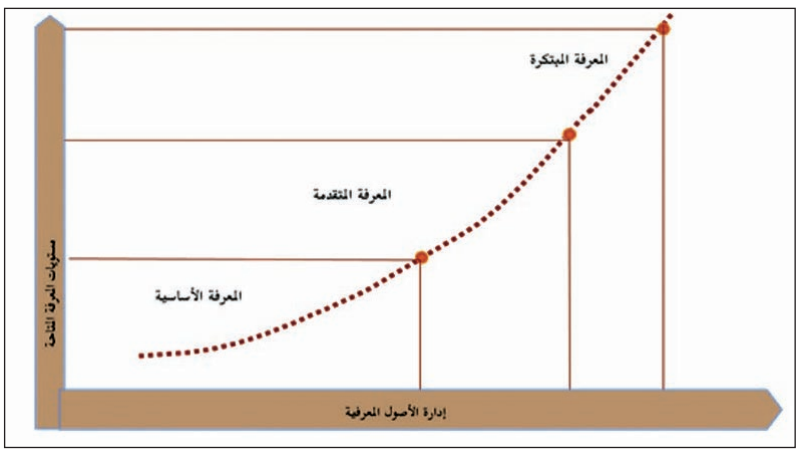

المصدر: طوّر الباحث الشكل التوضيحي

وتُعَـدّ المعرفـة الأساسـية هـي الحـد الأدنـى مـن المعرفـة المتاحـة لـدى المؤسسـة، وفي هـذا المسـتوى مـن المعرفـة لا تبـذل المؤسسـة جهـدًا في إدارة المعرفـة، إذ إن كل فـرد في المؤسسـة مسـؤول عـن إدارة المعرفـة الخاصـة بـه؛ في حـين تتحقـق المعرفـة المتقدمـة عندمـا تطبِّـق المؤسسـات تكنولوجيـا المعلومـات في إدارة أصولهـا المعرفيـة، مـع التركيـز عـلى تخزيـن المعرفـة الصريحـة. أمـا المعرفـة المبتكـرة، فتتجـلى عندمـا تسـعى المؤسسـات إلى إدارة المعرفـة للوصـول إلى التميـز المؤسـسي Organizational Excellence؛ وذلـك مـن خـلال نظـام فعَّـال لإدارة المعرفـة يركـز عـلى المعرفـة الصريحـة والضمنيـة، ويمكـن أن يثـري الأصـول المعرفيـة مـع اسـتمرار التعلـم واكتسـاب المعرفـة[٤]. ويتضـح ممـا سـبق أنـه كلـما تمكنـت المؤسسـات مـن إدارة أصولهـا المعرفيـة بكافـة أنواعهـا ومسـتوياتها، تمكنـت مـن تعزيـز قدراتها لترتقـي إلى مؤسسـة مبتكـرة ومتميـزة.

المحور الثاني:

إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية المستدامة

تُعَدّ إدارة المعرفة من المفاهيم الإدارية الحديثة التي ظهرت في أواخر التسعينيات، وتطورت مع بداية الألفية، إذ حُدِّدَتْ أهدافُها وأدوات تطبيقها لتمكين المؤسسات من خلق قيمة مضافة لها. ولكن اختلف الباحثون الإداريون على تحديد مفهوم واحد متفق عليه ومحدد لها، ويرجع ذلك إلى اختلاف خلفياتهم الفكرية؛ فهناك من نظر إليها كمصطلح تقني، وآخرون عَدّوها موجودًا غيرَ مادي، في حين اتجه البعض إلى تناولها من زاوية كونها ثقافة تنظيمية، وآخرون عرفوها من منظور مالي، وبعضهم الآخر ركز على تفسيرها من زاوية كونها تطويرًا للمعلومات وإدارة الوثائق.

إلا أن هذه الجهود السابقة قد اتفقت حول الهدف الرئيس من تطبيق إدارة المعرفة، ويتمثل في الارتقاء بمستوى المعرفة من أجل تحسين الأداء المؤسسي تمهيدًا لإرساء اقتصاد المعرفة وتحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة؛ ومن ثَمَّ لا يمكن النظر إلى إدارة المعرفة بكونها فقط سلسلة من الإجراءات التي يمكن تطبيقها أو تضمينها بسهولة في نشاطات المؤسسات، بل هي

تحول جذري في بيئة الأعمال، وتتطلب تغييرًا عميقًا في سلوكيات العمل والثقافة المحلية السائدة في المؤسسات. وفي هذا الصدد، طُرح العديدُ من التعريفات لمفهوم إدارة المعرفة[٥]؛ فهي:

- عملية إدارية لها مدخلات ومخرجات، وتعمل في إطار بيئة خارجية بعينها تؤثر فيها وفي تفاعلاتها، وتنقسم إلى خطوات متعددة متتالية ومتشابكة (مثل جمع المعرفة وتخزينها وتوزيعها واستخدامها)، والهدف منها هو مشاركة المعرفة في صورتها المثلى؛ للحصول على أكبر قيمة للمؤسسة.
- ناتج التفاعل بين الفرد والمؤسسة من جانب، والتكامل بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية من جانب آخر.
- العمليات التي تساعد المؤسسات على توليد المعلومات والحصول عليها واختيارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها، وتحويل المعلومات المهمة والخبرات التي تُعَدّ ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة؛ كاتخاذ القرارات وحل المشكلات والتخطيط الإستراتيجي.
- العملية المنظمة للبحث والاختيار والتنظيم وعرض المعلومات بطريقة تحسّن فهم العاملين والاستخدام الأمثل لموجودات منظمات الأعمال.
- كل عملية أو ممارسة من شأنها خلق المعرفة أو اكتسابها أو تحصيلها أو تبادلها أو استخدامها أينما كانت؛ من أجل دعم التعليم والأداء في المؤسسات. وتهتم إستراتيجيات إدارة المعرفة بترويج تبادل المعرفة، من خلال زيادة فرص الاتصال بين الأفراد وفرص حصولهم على المعلومات، بحيث يزداد تعلمهم من خلال التجارب الموثقة.

وبناء على هذه التعريفات، فإن ثمة مزايا يمكنها أن تتحقق من تبني مبادرات إدارة المعرفة في المؤسسات، لعل أبرزها:

- الاستفادة من المعرفة الضمنية، والمتراكمة لدى الموظفين أصحاب الخبرات والمعرفة.
- إنشاء نظام معلوماتي ذكي يستهدف حفظ المخزون المعرفي للمؤسسة وتطويره.
- تعظيم الاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب الرائدة السابقة في ابتكار ممارسات جديدة واستحداث إجراءات عمل أكثر فاعلية.
- تجنب التكرار وتقليل الأخطاء والتكاليف والتخلص من الإجراءات غير المجدية.
- تقليص الوقت اللازم لتدريب الموظفين الجدد وتأهيلهم.
- تطوير قدرة المؤسسة المعرفية وتوظيفها لمجابهة التغيرات في بيئة العمل ومتطلباته.

وفي هذا الصدد، فإنه ينبغي التمييز بين إدارة المعرفة وإدارة المعلومات؛ إذ يتضح أن إدارة المعلومات وتطبيقاتها الشائعة باستخدام تقنيات ونظم المعلومات تهتم بالوثائق وكيفية الوصول إليها، وتقنيات التعامل معها، وأمنها وتخزينها وتوفيرها، في حين تستهدف إدارة المعرفة الجانب الإنساني بتركيزها على إنشاء بيئة وممارسات تساعد على تفعيل دور المعرفة لنشر ثقافة التعلم والابتكار والإبداع بين الأفراد[٦]. ومن هذا المنطلق، أضحت إدارة

المعرفة اليوم من الممارسات الشائعة عالميًّا، إذ يحرص كثير من الشركات الكبرى والمؤسسات على وضع إستراتيجيات وتنفيذ مبادرات وبرامج مستمرة ترتكز على أهداف إدارة المعرفة؛ من أجل تحسين الأداء وتحقيق الأفضلية التنافسية، وتشجيع الابتكار، والتطوير المستمر للقدرات.

وفي سياقٍ موازٍ، تجلت أهمية الاستثمار فيما أضحى يعرف بـ «اقتصاد المعرفة»، بعَدِّه التخصصَ الفرعيّ من علم الاقتصاد الذي يستهدف تعظيم التنافسية وتحقيق معدلات نمو عالية؛ من خلال تسخير عمليات المعرفة وخدماتها كالإنشاء والتحسين والتقاسم والتعّلم والتطبيق، والاستخدام للمعرفة بأشكالها في القطاعات المختلفة؛ وذلك بالاعتماد على الأصول البشرية واللامادية ووَفْق خصائصَ وقواعدَ جديدة[٧]. ويوضح الشكل رقْم (٣) الآتي الأركانَ الأربعة الأساسية التي يرتكز عليها اقتصاد المعرفة، والتي تجعل منه نمطًا اقتصاديًّا جديدًا يعمل على تغيير الاقتصاد التقليدي وأسسه.

الشكل رقم (٣): أركان اقتصاد المعرفة

Asbar World Forum (2018)

وتأسيسًا على ما تقدم؛ تتجلى أهمية إدارة المعرفة لتصبح أحدَ المتطلبات الرئيسة لبناء الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد على قدرة الأفراد على إنتاج المعرفة ونشرها

واستخدامها بكفاءة وفعالية للابتكار والإبداع وتوليد الأفكار والمنتجات الجديدة؛ لتحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع. يقول آيكوجيرو نوناكا Ikujiro Nonaka في مقالته عن الشركات المبتكرة للمعرفة، المنشورة عام ١٩٩١م في دورية هارفارد بزنس ريفيو Harvard Business Review[٨]: إنّ مصدر نجاح الشركات اليابانية هو قدرتها على ابتكار معرفة جديدة، واستخدامها لإنتاج منتجات وتقنيات ناجحة، وهو ما يعرف بالقدرة على الابتكار.

في هذا الصدد، وبحسب ما جاء في «تقرير مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية» للعام ٢٠١٠م، والذي يحمل عنوان الاقتصاد الخلّاق خيارًا ممكنًا للتنمية[٩]، يسهم اقتصاد المعرفة بنسبة ٨٠ في المئة من الناتج الداخلي الخام للدول المتقدّمة، ويخلق ٧٠ في المئة من فرص العمل فيها، كما أنه مِشعل التنمية لدول عدّة؛ فقد ضاعفت الهند معدّل نموّها ثلاث مرّات في عقد واحد، ورفعت اليابان مصادرها من المنتجات والخدمات المعرفية بنسبة ٦٠ في المئة، كما احتلّت هونغ كونغ المرتبة الثالثة عالميًّا في جلب الاستثمارات الأجنبية نتيجة وجود بيئة حاضنة لمؤسّسات الاقتصاد المعرفي.

إذن؛ فإن المبتغى الأسمى لاقتصاد المعرفة يتجلّى في مواجهة الخلل الاقتصادي والمؤسّساتي الذي يعوق عمليات توليد المعرفة واستثمارها استثمارًا كبيرًا في النمو الاقتصادي وفي تكوين الثروة؛ وذلك باستخدام أحدث التقنيات المعلوماتية بحُكْم أنّها أداتُه الرئيسة، وبالاستفادة من قدرات رأس المال الفكري لكونها النواة الحقيقية لمقومات الابتكار والإبداع وتوليد الأفكار الجديدة واستثمارها وتطبيق التقنيات واكتساب المهارات الجديدة وممارستها.

المحور الثالث:

أبرز الجهود الكويتية في مسارات التمكين المعرفي

في ظل عالم مملوء بالتناقضات ما بين أزمات وصراعات وتحولات متسارعة تقودها ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والحلول الرقمية والشبكات المتطورة، تشكلت ملامح عالم جديد يختلف جذريًّا عن سابقه من حيثُ السرعةُ والتفاعلُ والترابط؛ الأمر الذي فرض على حكومات العالم ضرورة التعايش مع الواقع المعرفي والرقمي الجديد، والذي أضحى يحمل في كنفه فرصًا وتحديات بين آفاق تساعد على استشراف المستقبل بأمل واعد للبشرية، ومخاوف من مزاحمة العقل الآلي للعقل البشري ضمن أسواق العمل وبيئة الأعمال التجارية؛ مما يستدعي فهمًا أعمق وتدبرًا أوسع لشكل دَوْرِ الحكومات وطبيعتِه في الألفية الثالثة.

وعلى هذا الأساس، تتوقف قوة الدول وقدراتها في الألفية الثالثة ليس فقط على قدرتها العسكرية أو إنجازها الاقتصادي، بل أيضًا على ما تحققه في مجال العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي والابتكار، وعلى مدى مواكبتها لعصر الاقتصاد المعرفي، وعلى ما تملكه من قوى ناعمة، وتستثمره

من أصول غير ملموسة. ويستلزم هذا الأمر من ثَمّ ضرورة الاطلاع على مؤشرات قياس الأداء المعرفي لتَعَرُّف مدى استجابة كل من هذه الدول لمتطلبات عصر اقتصاد المعرفة. **فعلى صعيد دولة الكويت**، اتضح ما يأتي:

(١) عناية دولة الكويت الشديدة بإعداد الخطط وصياغة الإستراتيجيات لدفعها باتجاه الاقتصاد المستقبلي القائم على المعرفة، مستهدفة تحقق نمو اقتصادي مستدام قائم على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة، ويدعم القدرات والكفاءات والمواهب المميزة.

(٢) استطاعت الدولة إرساء أولى لبنات بناء الحكومة المعرفية؛ **من خلال إطلاق المركز الوطني للاقتصاد المعرفي**، الذي يضطلع بالعديد من المهام التأسيسية لبناء اقتصاد قوي ومتطور وَفْق رؤية الكويت ٢٠٣٥.

الشكل رقم (٤):
ملخص أداء دولة الكويت وفقًا لمؤشر المعرفة العالمي في العام ٢٠٢٢

المصدر: موقع مؤسَّسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(٣) وَفْقًا لمؤشر المعرفة العالمي للعام ٢٠٢١؛ جاءت دولة الكويت[١٠] في (كما هو موضح سلفًا في الشكل رقْم ٤):

- المرتبة الأولى عالميًّا في محور استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- المرتبة الـ ١٢ عالميًّا في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني.
- المرتبة الـ ٤٧ في مؤشر المعرفة العالمي بواقع ٥٠,١ في المؤشر، و٤٦,٥ في المتوسط العالمي، من حيثُ البنيةُ التحتية المعرفية.
- المرتبة الـ ٤٤ بين ٦٠ دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة جدًّا، وتكمن نقاط قوتها في القيمة المضافة للصناعة والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التلاميذ إلى المعلمين المدرَّبين في التعليم الابتدائي، وحجم

استخدام الإنترنت ذات النطاق العريض عبر الهاتف المحمول لكل اشتراك، ونسبة التلاميذ إلى المعلمين المدرَّبين في المرحلة ما قبل الابتدائية، ونسبة العمالة الضعيفة).

وتجدر الإشارة إلى أنه قد أُعْلن عن هذه النتائج خلال «قمة المعرفة ٢٠٢٢»، التي نظَّمتها مؤسَّسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ بهدف قياس الواقع المعرفي على مستوى العالم كمفهوم شامل مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنمية المستدامة وبمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة، وبناء مجتمعات واقتصادات المعرفة، ووضع السياسات التنموية لاستشراف المستقبل (انظر: الشكل رقْم (٥) لتَعَرُّف ترتيب الدول العربية والخليجية في مؤشر المعرفة العالمي في العام ٢٠٢٠)[١١].

الشكل رقْم (٥):
ترتيب الدول العربية والخليجية في مؤشر المعرفة العالمي في العام ٢٠٢٠

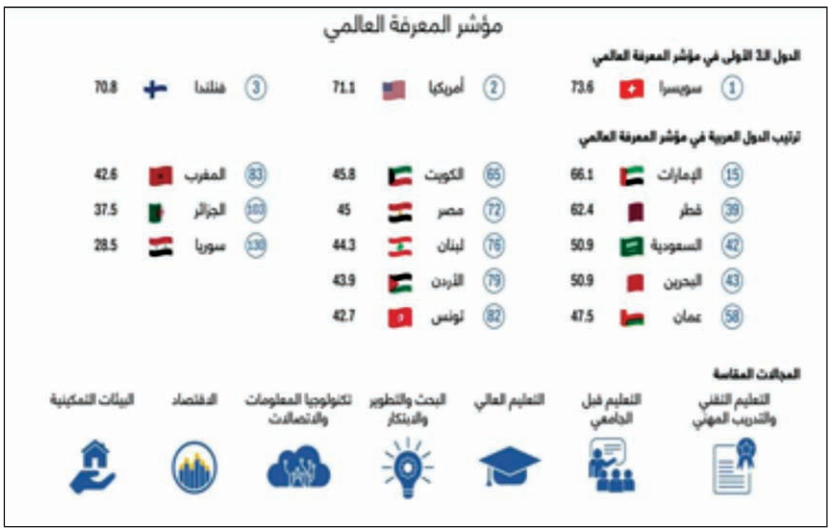

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٢٠ ص ١٠

(٤) استنادًا إلى **تقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢١م**، كما هو موضح فيما يأتي في الجدول رقْم (٢)؛ كان أداء الكويت أقل من متوسط مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع في جميع ركائز المؤشر. ومع ذلك، كان أداء الكويت أعلى من المتوسط الإقليمي في ركيزتين: البنية التحتية، والمعرفة ومخرجات التكنولوجيا. وكانت مدخلات الابتكار في الكويت ومخرجاته متساوية؛ فقد احتلت الكويت المرتبة ٧٣ في مدخلات الابتكار في عام ٢٠٢١م، تمامًا مثل عام ٢٠٢٠م، لكنها كانت أعلى من عام ٢٠١٩م. أما فيما يتعلق بمخرجات الابتكار، فقد احتلت الكويت المرتبة ٧٣. مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي؛ فإن أداء الكويت أقل من

التوقعات بالنسبة لمستوى التنمية. ويُعَدّ أداء الكويت هو الأفضل في البنية التحتية، وأضعف أداء لها هو تطور الأعمال (الدرجة ١٨,٧، المرتبة ١٠٠)، وتحديدًا في العاملين في مجال المعرفة (الدرجة ١٧,٤، المرتبة ١٠٥) واستيعاب المعرفة (مدفوعات الملكية الفكرية، واردات التكنولوجيا العالية التقنية، واردات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ الدرجة ١٣,٧، المرتبة ١٢٤)[١٢].

الجدول رقْم (٢):
ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي
في تقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢١

	2019			2020			2021			HIE الترتيب N=51	NAWAE الترتيب N=19
	مدخلات الابتكار	مخرجات الابتكار	GII N=132	مدخلات الابتكار	مخرجات الابتكار	GII N=132	مدخلات الابتكار	مخرجات الابتكار	GII N=132		
الكويت	75	56	60	73	79	78	73	73	72	46	10
عمان	57	101	80	68	109	84	67	90	76	47	11
السعودي	49	85	68	50	77	66	59	72	66	44	6
قطر	43	70	65	64	72	70	64	70	68	45	7
البحرين	69	87	78	63	89	79	63	99	78	48	13
الإمارات	24	58	36	22	55	34	23	47	33	32	3

(٥) إعلان الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية عن التعاون مع البنك الدولي لإطلاق التقرير الدولي - والأول من نوعه على مستوى العالم والشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الخاص **بالمؤشر المعرفي للمؤسسات العامة في الكويت في عام ٢٠٢٢**[١٣]؛ وهو ما يعد إحدى

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

محاولات حكومة دولة الكويت لسد الثغرات والتغلب على العقبات الرئيسة التي تقف حائلًا دون سرعة تحولها إلى اقتصاد متنوع يقوم على المعرفة.

وفي هذا السياق، خُطِّطَ لتنفيذ دراسة استقصائية شملت ٢٠ مؤسسةً من القطاع العام في الكويت، بمشاركة أكثر من ٢٢٠٠ موظف في القطاع العام؛ وذلك لمراجعة ممارسات إدارة الموارد البشرية وإدارة المعرفة في القطاع العام، وقياس تأثيرها في إنتاج المعرفة وسهولة الوصول إليها وحفظها ودرجة تغلغلها في القطاع العام؛ هذا إلى جانب قياس كيفية تقييم إدارة المعرفة ودعمها في القطاع العام.

وخلصت هذه الدراسة الاستقصائية إلى أنه على الرغم من عدم الدراية الكافية لدى البعض بأهمية الربط بين ترسيخ عمليات ومنهجيات إدارة المعرفة وتعزيز القدرات التنافسية، فإنّ هناك تطبيقات لممارسات ناجحة لإدارة المعرفة في مؤسسات كويتية؛ إذ عكست إستراتيجيات الموارد البشرية المطبقة في العديد من شركات النفط التابعة للقطاع العام في الكويت أهميةَ رأس المال الفكري لكونه أهمَّ أصول المؤسسة؛ ولذلك ينبغي الاستثمار في تدريبهم وتطوير مهاراتهم وتوفير بيئة عمل إيجابية لهم، فضلًا عن مكافأة المتميزين منهم في أداء أعمالهم. كما تمثل هيئة الاستثمار الكويتية أبرزَ التطبيقات لقدرة تكنولوجيا المعلومات على دعم الجوانب الحرجة لإدارة الأعمال وتعزيز البنية التحتية وأنظمة الأعمال المالية وأنظمة الدعم والحفاظ على أمن المعلومات. وبالتوازي، يعد بنك الكويت المركزي نموذجًا يحتذى

به لتعزيز التحسينات من خلال التكنولوجيا؛ وذلك عبر تنفيذ نظام شهادات ديناميكي، واعتماد تدابير الأمن السيبراني لحماية استقرار القطاع المالي الكويتي.

كما تجلى الاهتمام في هذه الدراسة الاستقصائية بمعرفة موقع كل من النساء والشباب في مسيرة السعي نحو تحسين إدارة المعرفة؛ فجاءت وجهات نظر النساء أقل إيجابية بشأن بيئة العمل وفرص التدريب وآفاق الترقية. وبالنظر إلى أن الإناث يشكلن أغلبية العاملين في الخدمة المدنية، فإن التحول نحو ممارسات أفضل لإدارة المعرفة يحتاج إلى سياسات أكثر مراعاة للمساواة بين الجنسين.

كما وثقت الدراسة أيضًا أن الموظفين الأصغر سنًّا هم أكثر براعة في استخدام التكنولوجيا من زملائهم الأكبر سنًّا، فضلًا عن مرونتهم في عقد الاجتماعات غير الرسمية والاتصال عبر قنوات التواصل، وحرصهم على تبادل معارفهم. وعلى هذا الأساس، أكّد العديدُ من الأبحاث أنّ المؤسساتِ الناجحةَ هي تلك التي تجمع بين الموظفين الأكبر سنًّا والأكثر خبرة على نحو متكامل مع الموظفين الأصغر سنًّا؛ لضمان إشراكهم في صنع القرار، والشعور بالتمكين، والمشاركة في أنشطة التوجيه والإرشاد. تأسيسًا على ما تقدم؛ تعد الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة نموذجًا للتطبيق الأمثل للثقافة المناصرة للشباب، من خلال اعتمادها على سياسة البيانات المفتوحة لتبادل المعرفة، ويتوافر لديها تحفيز قوي للإبداع والابتكار مدفوعًا بمجموعة المواهب الشابة وبدعم من الإدارة العليا،

وبيئة تعلم ديناميكية، وبيئة عمل مريحة. وتُعد ثقافة التنوع القوية لديها محركًا للتغيير وتبادل المعرفة.

(٦) إعلان حكومة الكويت أنّها ستواصل شراكتها مع البنك الدولي؛ من أجل صياغة خريطة طريق لإدارة المعرفة وترجمتها إلى سياسات ملموسة وبرامج إصلاح تُنَفَّذُ على أرض الواقع.

المحور الرابع:

ركائز تدعم مسيرة دولة الكويت في التحول لاقتصاد قائم على إدارة المعرفة

تعددت الدراسات الرامية إلى تحديد ركائز التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، إلا أن غالبيتها أكّدت أن التحول الناجح يكمن في الاستثمار في التعليم، وبناء قدرات ابتكارية قوية، وتطوير وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، إضافةً إلى وجود بيئة مؤسسية وتنظيمية مؤاتية لتعزيز المزايا التنموية. وهو ما أكده البنك الدولي بتحديده أربعَ ركائز أساسية لقياس مدى تحول الدولة لاقتصاد قائم على المعرفة، وتتمثل في: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم، والابتكار والبحث العلمي، وبيئة العمل المؤسسية. ومن ثَمَّ فإنه ينبغي، عند صياغة إطار يستهدف تحويل البلاد من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد معرفي قائم على المعرفة والابتكار = تسليطُ الضوء على المتطلبات المراد توافرُها من أجل التفعيل الأمثل لهذه الركائز تحقيقًا لأهدافها المرجوّة.

وقبل الانتقال إلى متطلبات تفعيل هذه الركائز، ينبغي في البداية الاطلاع على نتائج التحليل الرباعي SWOT Analysis لتقييم موقع دولة الكويت التنافسي، إذ تمتلك مجموعة من نقاط القوة التي تتمثل في:

١ ـ قيادة عليا ذات توجه إصلاحي.

٢ ـ اقتصاد مهم ومؤثر وجاذب إقليميًّا وعالميًّا: فهي من أهم الاقتصادات في المنطقة الإقليمية في الشرق الأوسط.

٣ ـ ثروات طبيعية كبيرة وواعدة: فهي إحدى أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم.

٤ ـ رؤية وطنية ـ «كويت جديدة ٢٠٣٥»، تستهدف تحويل البلاد من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد معرفي قائم على الابتكار لتبلوره كمركز ثقافي ومالي وتجاري ومؤسسي في المنطقة.

٥ ـ مقومات عالية للقطاعين: العام والخاص.

٦ ـ بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات متوافقة نسبيًّا مع المعايير العالمية.

ولا يمكن إغفال ما تعانيه أيضًا من نقاط الضعف، ومن أهمها:

١ ـ سيطرة الاقتصاد الريعي والاعتماد على النفط.

٢ ـ عدم الاستقرار الحكومي.

٣ ـ جهاز إداري يتطلب العديد من الإصلاحات ليرتقيَ أداؤُه إلى المستويات المرجوّة.

٤ ـ قطاع عام يتطلب الكفاءات المتميزة.

٥ ـ محدودية مشاركة المرأة.

وفيما يتعلق بالفرص المتوافرة لديها، فتتمثل في:

١ ـ مزايا جيوسياسية وثقافية.

٢ ـ إيرادات نفطية عالية.

٣ ـ سوق محلية كبيرة.

٤ ـ أمن إقليمي مستقر في جوهره.

٥ ـ حرية الحركة الدولية للكفاءات والشركات.

٦ ـ عضويتها في منظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون الخليجي.

وعلى صعيد التحديات التي تواجهها، فنجد:

١ ـ تقلبات أسعار النفط.

٢ ـ الزيادة الملحوظة في عدد العمالة الأجنبية في الكويت، واستحواذها على العديد من الوظائف الحكومية في البلاد.

٣ ـ التنافس الحاد في الأسواق الإقليمية والدولية.

٤ ـ بعض الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

وفي ضوء نتائج هذا التحليل لمحددات تنافسية دولة الكويت، فيما يأتي أهم متطلبات تفعيل ركائز تحولها إلى الاقتصاد القائم على المعرفة:

أولًا: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد التطورات التكنولوجية، وأهم الركائز التي تدفع عجلة النمو في جميع القطاعات، وتحقّق أهداف التنمية الاقتصادية. وساهم ظهورها في ظل اقتصاد المعرفة في إحداث نقلة نوعية في المعاملات والأنشطة التجارية لتتحول صورتها من التقليدية إلى الإلكترونية،

فانتشرت التجارة الإلكترونية، التعلم الإلكتروني، الحكومة الإلكترونية، الأتمتة والروبوتات Automation & Robotics، الكتل المتسلسلة - بلوكشين Blockchain' الذكاء الاصطناعي Artificial intelligence ، إنترنت الأشياء Internet of Things ، الطباعة الثلاثية الأبعاد 3D printing ، الحوسبة السحابية Cloud computing ، وتحليل البيانات الضخمة Data analytics وغيرها من التطبيقات التي استطاعت أن تلغي قيود الزمان والمكان، تمهيدًا لعصر تسوده روح الإبداع والابتكار والتجديد والمبادرة.

وفي ظل التوجه نحو النهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكونه أداة حيوية للنمو الاقتصادي تمهيدًا لإرساء المجتمع المعرفي، تتجلى الحاجة إلى إعادة النظر في هذا القطاع ووضع إستراتيجية وطنية لمجتمع المعلومات، وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في مجالات عديدة، يتمثل أبرزُها في دعم وتحسين مستوى التجارة الإلكترونية وتوفير الأطر اللازمة لتنميتها، وتطوير وصناعة البرمجيات والأجهزة عبر تفعيل الشراكات العالمية، وتوسيع تطبيقات الرقمنة لتشمل العديد من القطاعات لتسهيل ما تقدمه من خدمات وعروض، وتنشيط وتوسيع نطاق الاهتمام بالتعليم عن بعد وبقضايا أمن المعلومات والبيانات.

وبالتوازي، ينبغي تضمين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياسات التنموية، وتخصيص آلية حكومية لتنمية قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها بكافة أنواعها السلكية واللاسلكية والرقمية. كما يتطلب الأمر سد الفجوات الرقمية بكافة أشكالها من

خلال إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع في الوصول إلى المعرفة المتاحة وتبادلها على الشبكة العالمية، وتسهيل حيازة الحسابات الشخصية للجميع. وعلى صعيد تطوير معايير ومقاييس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفق قياسات قياسية دولية، تتجلى أهمية التعاون الدولي والإقليمي للاستفادة من التجارب الرائدة وفتح آفاق جديدة في هذا المجال، كالمعلوماتية الحيوية Bioinformatics ومجالات التكامل بين التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانيًا: الابتكار والبحث العلمي

تتوقف القدرة التنافسية للاقتصاد القائم على المعرفة على قدرته على الابتكار، ومدى تحقيق عمليات توليد المعرفة ونشرها وتبادلها، وإمكانية التوصل إلى تكنولوجيات جديدة وخدمات ذات قيمة اقتصادية للمجتمع. ومن ثم يقترح:

- رسم خارطة طريق للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتدعيم مراكز البحث العلمي خاصةً في مجالات العلوم الحديثة أو البحوث الأساسية ذات الاحتمالات التطبيقية، وبما يتناسب مع التوجهات الإستراتيجية للتنمية المستدامة.
- تفعيل بيئة حاضنة للبحث العلمي في كافة الجامعات والمراكز البحثية.
- تبني برامج شاملة لغرس ثقافة الابتكار والمعرفة في المجتمع، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

- تنمية الوعي القومي بأهمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالتنسيق مع المنظومة الإعلامية.
- الاهتمام بتطبيقات البحث العلمي في شتى مناحي الاقتصاد عبر تطوير آلية تسعى إلى الاستفادة من المشروعات البحثية التي تنفذ في المؤسسات البحثية بكافة أنواعها، والتي يثبت مساهمتها في دفع عملية التنمية في البلاد.
- تطوير المنظومة التشريعية لتحفيز الابتكار وحمايته وضمان الاستفادة من براءات الاختراع المسجلة.

ثالثًا: التعليم والتدريب

إن التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة يقتضي إعادة النظر في نظم التعليم وسياساتها، ورسم إستراتيجيات ترمي إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية وهي: التعليم المستمر مدى الحياة، التعليم النوعي القائم على التحسين المستمر، توجيه التعليم لتطوير الاقتصاد وتلبية متطلباته، الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة للارتقاء بالعملية التعليمية. وعليه، تتجلى أهمية:

- إطلاق مشروع لربط تكنولوجيا المعلومات والمناهج التعليمية؛ ليساهم في تحديد محددات رأس المال الفكري بما يوائِم متطلبات العصر ومستحدثاته، ومن ثَمَّ تطوير المناهج والبرامج التعليمية اللازمة لتوفير هذه المحددات.

- اتِّباع التوجهات الدَّوْلية من حيثُ كيفيةُ تطبيق أسس التعليم القائم على المعرفة Knowledge based education، وتأسيس المدارس القائمة على المعرفة Knowledge based schools .
- تفعيل سياسات وطنية متكاملة تستهدف تطوير برامج متنوعة ومتطورة لتدريب المهارات الفردية والجماعية اللازمة للتكيف والتعامل مع مجتمع المعلومات الذي يتّسم بسرعة التغير والتطور.
- توسيع نطاق اعتماد المؤسسات والبرامج الأكاديمية الوطنية من وكالات اعتماد التعليم العالي الدولية.
- التوسع في عقد اتفاقيات التعاون الدَّوْلي والإقليمي في مجالَي التدريب والتطوير المهني؛ وذلك لنقل المعرفة الأجنبية والاستفادة من خبراتها.
- التوسع في عقد الشراكات بين الجامعات الحكومية والخاصة والجامعات الأجنبية المصنفة دوليًّا.

رابعًا: بيئة العمل المؤسسية

في ضوء التحديات التي تفرضها عملية التحول في مؤسسات الدولة نحو اقتصاد قائم على المعرفة لرفع كفاءتها وقدرتها التنافسية؛ أصبحت المصادر غير الملموسة (المعرفة والمعلومات) ما يميز الاقتصاد الجديد مجالًا رحبًا للتنافس العالمي.

وعليه، لم تعد عمليات إدارة هذه المعرفة بالمؤسسات خيارًا بل ضرورة حتمية. والآن ونحن في مطلع عام ٢٠٢٣م لم تعد هناك حاجة إلى تسليط

الضوء على قيمة المعرفة وضرورة العمل على تفعيل المؤسسات على اختلافها مفهومَ الإدارة الرشيدة للمعرفة، إذ صار من البديهي حرص كثير من دول العالم على تضمين المعرفة والتشجيع على إدارتها وحوكمتها في رؤاها السياسية والاقتصادية الوطنية؛ سعيًا إلى تحقيق التنمية المستدامة، بل إن بعضًا من هذه الدول قد أصدر قوانينَ بإنشاء مراكزَ لإدارة المعرفة في المؤسسات كما هو الحال في السُّعودية والإمارات؛ سعيًا إلى تعزيز بناء مجتمع المعرفة في الدولة، وتحقيق كل مؤسسةٍ الاستثمارَ الأمثل لرصيدها من المعلومات والمعارف.

هذا إلى جانب جني ثمارها المختلفة على المستوى التنظيمي؛ مثل: بلوغ الرشاقة المؤسسية Institutional Agility، نجاعة اتخاذ القرار وفعاليته، زيادة القدرة التنافسية، سرعة حل المشكلات، زيادة مساحة الإبداع والابتكار، تصفير احتمالية فقْد المعرفة المؤسسية في مقابل مضاعفة فرص تشاركها، وتعظيم الاستفادة من الأصول المعرفية المتوافرة في المؤسسة، والإبقاء Retention على الخبرات والمعارف التخصصية الحيوية التي يحملها الموظفون والخبراء في عقولهم حتى بعد مغادرتهم المؤسسة أو تقاعدهم، تحسبًا وتجنبًا لما يعرف بفقْد المؤسسة لمعارفها knowledge Loss.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى خارطة طريق إدارة المعرفة KM Road Map بمراحلها الأساسية واللازمة لتحول أيِّ مؤسسة تقليدية لكي تصبح مؤسسةً قائمة على المعرفة، كما هو موضح في الشكل رقْم (٦)، ويمكن تفسيرها فيما يأتي:

الشكل رقم (٦):
مراحل تطبيق إدارة المعرفة

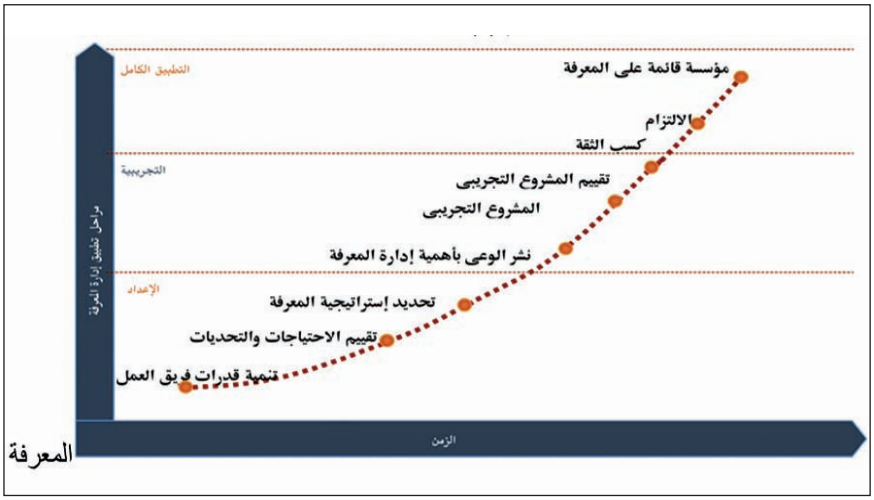

المصدر: طوّر الباحث الشكل التوضيحي

(١) مرحلة الإعداد: وتتضمن ثلاث خطوات تنتهي بالتوصل إلى إستراتيجية واضحة لإدارة المعرفة، بدءًا من بناء فريق عمل متميز لإدارة المعرفة، مدرَّب بعناية، وقادر على تقييم التحديات التي تواجهها المؤسسة، مرورًا بالعناصر المحركة لإدارة المعرفة، والقادرة على وضع إستراتيجية للمعرفة، وإدارتها في المؤسسة.

(٢) المرحلة التجريبية: تهدف إلى خلْق الوعي بإدارة المعرفة وتعزيزه، وتحديد مشروعات تجريبية لتنفيذ إستراتيجية إدارة المعرفة، وتحديد أدواتها، وبدْء تفعيل أدواتها وتطبيقها في المؤسسة.

(٣) مرحلة التطبيق الكامل: وتشمل جميع إدارات المؤسسة بعد بناء الثقة والتزام أنشطةِ إدارة المعرفة التي تؤدِّي إلى تحسين الأداء المؤسسي؛ لتستطيع في النهاية التحول نحو مؤسسة قائمة على المعرفة.

لعلّ ما تقدّم يفسر أهمية رسم خريطة طريق لتفعيل عمليات ومنهجيات إدارة المعرفة وترسيخ أدواتها، على أن تَخْضَعَ لرقابة دقيقة لتحديد الأولويات ومتابعة الأداء والتركيز على التنفيذ.

الخاتمة

في ظل ما خلصت إليه الجهود البحثية النظرية منها والتطبيقية فيما يرتبط بظهور طراز جديد من الاقتصاد الذي يعتمد في مضمونه على إدارة المعرفة، إذ تتعاظم مكانتها وأهميتها بوصفها الركيزةَ الأساسية في بناء الاقتصاديات الحديثة؛ تشكَّل وعي مختلف الدول بأهمية صياغة الخطط ورسم الإستراتيجيات لتمكينها من الاندماج في التحول الرقمي وإرساء الاقتصاد المعرفي بوَصْفهما جناحَي التنمية الشاملة.

وبات جليًّا أننا إزاء عصر يسوده الذكاء الصناعي وتكنولوجيا النانو، وتحليل البيانات الضخمة، ومن المتوقع أن يختفيَ نَحْوُ ٥٠٪ من الوظائف التقليدية في العالم بحلول عام ٢٠٣٠، كما ستظهر وظائف وفرص عمل جديدة للشباب تعتمد على المعلوماتية والإبداع والابتكار وريادة الأعمال بنسبة ٥٠٪، وسوف يتعاظم الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء ودور الروبوت في جميع مناحي الحياة. وعلى هذا الأساس، فإن الاقتصاد الذي نواكبه حاليًّا ليس اقتصادًا جديدًا أو بديلًا للاقتصاد التقليدي، بل هو صبغته الحديثة ومستقبله القريب المحتوم، مرتكزًا على تفعيل البنية التحتية الرقمية؛ لما لها من دور رائد في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وفي ضوء ما تسعى إليه حكومة دولة الكويت من حيثُ تنويعُ اقتصادها بعيدًا عن النفط كما ورد في رؤيتها الوطنية – «كويت جديدة ٢٠٣٥»، فإنّ

ثمّةَ إجماعًا واسعًا على أنها قد أحرزت بعض التقدم الملموس في مؤشراتها التنموية والمعرفية والاقتصادية، ولكنها لا تزال خلف الركب بالنسبة للاقتصادات المجاورة واقتصادات البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ الأمر الذي يفرض عليها ضرورة التخطيط بكفاءة لرسم الإستراتيجيات والخطط الفعالة التي تمكنها من مواصلة مسيرتها في التحول نحو الاقتصاد المعرفي كخِيار إستراتيجي ومصعد للإقلاع التنموي السريع، يُمكّن الانخراطُ فيه من الالتحاق بالركب الحضاري العالمي.

وفي هذا الإطار، فقد بات جليًّا جهود حكومات الدول المتقدمة والصاعدة لتنفيذ برامج لتنمية وتعزيز المعرفة لتأثيرها الواضح في التنمية المستدامة. إن النتائج التي حققتها هذه الدول ومؤسساتها ظاهرة ظهورًا لافتًا، فلم تصبح هذه الدول نماذجَ ناجحةً من قبيل المصادفة، بل نَمَّتْ – عن وعي وبكل جد – مواردَها عبر الاستفادة من كل ما تمتلكه من معارف لبناء اقتصاديات تنافسية، استطاعت من خلالها أن ترفع مستويات النمو في كافة قطاعاتها إلى مستويات قياسية.

قائمة المصادر العربية والأجنبية

أولاً ـ المصادر العربية:

ـ أبو الشامات محمد أنس (٢٠١٢)، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول.

ـ أمجد أحمد ومعراج هواري (٢٠٠٥)، اقتصاد المعرفة والتعليم عن بعد، مجلة دراسات، العدد رقم ٣.

ـ التقرير الإستراتيجي العربي (٢٠٠١)، تكنولوجيا المعلومات كمدخل للتنمية والتكامل العربي، القاهرة، مركز الأهرامات للدراسات السياسية والإستراتيجية.

ـ تقرير عن التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٣)، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنساني.

ـ ستيوارت توماس (٢٠٠٤)، ثروة المعرفة. رأس المال الفكري، ترجمة علا أحمد صلاح، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

ـ فليح حسن خلف (٢٠٠٧)، اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي، عمان: الأردن.

ـ الكبيسي صلاح الدين (٢٠٠٥)، إدارة المعرفة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

- نجم عبود نجم (٢٠٠٥)، إدارة المعرفة، المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

ثانياً ـ المصادر الأجنبية:

- Asian Development Bank, "Knowledge Management in ADB ", June 2004.
- Daan Boom, "The Asian Development Bank's Knowledge Management ", 2005.
- Dalkir Kimiz, 2005, "Knowledge Management in theory and Practice".
- Hussain Fareed, Lucas Caro, Ali M. Asif, May 2004, "Managing Knowledge effectively", Journal of Knowledge Management Practice.
- Mazi P et autres (2001), «Une nouvelle économie», In Finance & Développement, Volume 38, n°2.
- IAMOT 2000,» Knowledge Management Systems Assessment: A Conceptual Framework and A Methodological Proposal", Conference on Technology Management.
- Schwartz P et autres (1999), "The remerging global knowledge Economy, proceedings of the future of the global economy", OECD Press, Washington.
- Shapro C (1998), "Information rules: A strategic guide to the network Economy", New York MIT Press.
- The World Bank "knowledge economies in the Middle East and North Africa, Towards New Development strategies".
- Zack Michael H., spring 1999, "Developing a knowledge strategy", University of California, CMR.

الهوامش

1 - Nonaka, I. (2007, July-August). The Knowledge-Creating Company. Harvard Business Review. Available at: https://hbr.org/2007/07/the-knowledge-creating-company

2 - Kassem, S., Hammami, S., & Alhousary, T. (2015). Applying SECI Model to Encourage Knowledge Creation in eLearning Environment. International Journal of Economic Research, 12(4), 1601-1611.

3 - Siu, L.H. (2006). Tacit Knowledge, Nonaka and Takeuchi SECI Model and Informal Knowledge Processes. International Journal of Organization Theory and Behaviour, 9(4), 490-502.

4 - Y. Sreekanth (2006). Levels of Knowledge. ResearchGate. Available at: https://www.researchgate.net/publication/274065964_Levels_of_Knowledge

٥ – إدارة المعرفة «المفهوم والأهمية والمتطلبات»، متاح على:
https://shms-prod.s3.amazonaws.com/media/editor/146761/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA.pdf

٦ ـ صلاح الدين الكبيسي. (٢٠٠٥). إدارة المعرفة، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص.٢١.

٧ ـ دومينيك فوراي. (٢٠٠٣). اقتصاد المعرفة. دار طلاس للدراسات والنشر، ص. ٥٥.

8 - Nonaka, I. (1991). The Knowledge Creating Company. Harvard Business Review, 69, 96-104.

9 - Creative economy report 2010 : (un.org)

10 - https://www.knowledge4all.com/ar/country-profile?CountryId=21

١١ ـ الكويت الأولى عالمياً في استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (alwasat.com.kw)

١٢ ـ قراءة في مؤشر الابتكار بالكويت، متاح على:
https://www.mentharkw.com/ar/view/Kuwait_Innovation_Index#:~:text=2021 تحسّن ترتيب الكويت هذا العام، في مؤشر الابتكار العالمي.

١٣ ـ إطلاق دليل المؤشر المعرفي للمؤسسات العامة في الكويت بالتعاون مع البنك الدولي، أكتوبر ٢٠٢٢، جريدة الأنباء الكويتية، متاح على: إطلاق دليل المؤشر المعرفي للمؤسسات العامة في (alanba.com.kw)

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

قواعد النشر في سلسلة التقرير الاستراتيجي

يصدر دوري

١ ـ أن يكون موضوع التقرير الاستراتيجي معنياً بالقضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت في المقام الأول، ودول منطقة الخليج والجزيرة العربية بشكل عام.

٢ ـ لا يقل عدد كلمات التقرير عن (**٣٧٥٠** كلمة).

٣ ـ أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.

٤ ـ يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.

٥ ـ يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠ دينار كويتي).